

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٠٦

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

التمييز الأول :

التمييز

التمييز ضده : الحق العام .

التمييز الثاني :

التمييز

وكيله المحامي

التمييز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٤ و ٢٠١٣/١٢/٣١ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في
القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ في القضية
رقم (٢٠١٣/١٤٨٦) المتضمن وضع كل من المميزين بالأشغال الشاقة المؤقتة
لمدة خمس سنوات والرسوم .

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه
وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

١. المميز برئ من الجرم المسند إليه ولم يتبلغ موعد الجلسة .
٢. المميز يعيل عائلة كبيرة وعنوانه معروف .
٣. لم يتمكن المميز من الدفاع عن نفسه وتقديم بيناته ودفعه .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

١. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب باعتمادها أقوال المجني عليها بالتجريم وقد جاءت أقوالها محاطة بالشكوك .
٢. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بعدم إبراز قيد ولادة المجني عليها .
٣. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب عندما قررت تجريم المميز بحدود المادة (٢٩٨) عقوبات مكرر مرتين .
٤. إن أقوال المجني عليها قد جاءت متناقضة ولا تنهض دليلاً للإثبات .
٥. لم تزن المحكمة بينة النيابة ولم تناقشها مناقشة قانونية مؤدية للنتيجة التي انتهت إليها وإن القرار المطعون فيه جاء غير معلل تعليلاً قانونياً سليماً .

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩ و ٢٠١٤/١/٢ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٧٢٥) رفع
مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف هذه القضية لمحكمة سناً لأحكام المادة
(١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئاً أن الحكم جاء مستوفياً لجميع
الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي
تستدعي نقضه وطلب تأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز المقدم من
المميز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٣٢٣) تاريخ ٢٠١٣/٨/١٣ قد أحالت المتهمين :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن :

١-جناية الشروع بمواقعة أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها وفقاً للمادتين (٢/٢٩٤ و ٧٠) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم

٢- جناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين ومكررة مرتين بالنسبة للمتهمين

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ وفي القضية رقم (٢٠١٣/١٤٨٦) أصدرت محكمة الجنايات حكمها حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه وفي بداية شهر كانون أول من عام ٢٠١٢ اتصلت المجني عليها (مواليد ٨ / ١٠ / ١٩٩٨) بالمتهمة والذي تعرفه من السابق والذي يعمل سائق تريلا وطلبت مرافقته للعقبة وانفقت معه على انتظارها على دوار الجمرك في عمان وبالفعل حضر المتهم وركبت معه في التريلا وتوجها إلى مدينة العقبة وكان الوقت ليلاً وقبل وصولهما إلى العقبة توقف

المتهم بهاء بشاحنته وقام بشلح بنطلونه وقام أيضاً بتشليح المجني عليها ملابسها من الأعلى ونام بجانبها على السرير الموجود خلف كرسي السائق وقام بوضع قضيبه على المجني عليها من فوق الملابس وبقيت مع المتهم لمدة يومين وعند وصولهما إلى مدينة العقبة تعرفت المجني عليها على المتهم حيث غادر المتهم بهاء وبقيت المجني عليها برفقة المتهم والذي استأجر شقة فندقية وهناك قام بشلح ملابسها وقامت هي أيضاً بشلح ملابسها جميعها وقام بتقبيلها والتحسيس عليها ونام فوقها ووضع قضيبه على مؤخرتها وفي اليوم الثاني خرجا من الفندق واتصلت بالمتهم والذي أخبرها بأنه موجود في عمان وسيمكث فترة طويلة قبل عودته إلى العقبة حيث قامت المجني عليها بالاتصال بالمتهم الموجود في عمان والذي تعرفه من السابق والذي حضر إلى مدينة العقبة واستأجر غرفة في فندق بعد أن أوهم الموظف بأن المجني عليها ابنته وكونه زبون دائم للفندق ونامت المجني عليها مع المتهم في تلك الغرفة وكانت متناولة للمشروبات الكحولية حيث قام المتهم بوضع قضيبه المنتصب في مؤخرتها ومارس معها الجنس أكثر من مرة دون أن يدخل قضيبه في فرجها وكان ينزل سائله المنوي بعيداً عن جسدها في اليوم التالي غادرا الفندق حيث قامت المجني عليها بالاتصال بالمدعو والذي كان موجوداً في عمان وطلبت منه الحضور إلى العقبة والذي حضر بالفعل وقام باستئجار شقة وقام بشلح ملابسها وكانت المجني عليها شالحة ملابسها حيث قام بوضع قضيبه على مؤخرتها ثم قام واغتسل وعاد مرة أخرى وشلح المجني عليها ملابسها وقام بتقبيلها واللعب بصدرها ووضع قضيبه في مؤخرتها وتم ضبط المجني عليها من قبل أفراد الشرطة وجرت الملاحقة .

طبقت المحكمة القانون على الواقعة التي قنعت بها ووجدت :

إن الأفعال التي قارفها كل من المتهمين تجاه المجني عليها تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين وإن الأفعال التي قارفها المتهم تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات .

وقضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم عن جناية الشروع بمواقعة أنثى أتمت الثانية عشرة من عمرها ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها المسندة إليه في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم عن جناية هتك العرض المسندة إليه في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين بحق المتهمين

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات الحكم بوضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة

خمس سنوات والرسوم لكل واحد منهم مكررة مرتين بحق المتهمين محسوبة لهم مدة التوقيف وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات قررت المحكمة تنفيذ إحدى العقوبات بحق المتهمين حيث تصبح

العقوبة الواجبة التطبيق بحق كل واحد منهما هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف .

لم يرتض كل من المتهمان

بالقرار فطعنا فيه بهذين التمييزين .

كما رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية لمحكمة عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة للسبب الثاني من التمييز الأول : فإن هذا السبب لا يصلح سبباً للتمييز مما يتعين رده .

وبالنسبة للسبب الثالث من التمييز الأول :

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلسة ٢٠١٣/١٢/١٦ قد أفهمت المتهم الطاعن منطوق المادة (٢٣٢) من الأصول الجزائية وكرر المتهم المذكور أقواله السابقة وإنه غير مذنب ولا يوجد لديه بيانات دفاعية مما يتعين والحالة هذه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الثاني من التمييز الثاني :

ورداً على ذلك نجد من الاطلاع على أوراق الدعوى سيما الملف التحقيقي أن المجني عليها من مواليد عمان بتاريخ ١٩٩٨/١/٨ كما هو ثابت من صورة دفتر العائلة الخاص بوالدها مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الأول وباقي أسباب التمييز الثاني الدائرة حول الطعن في وزن البيانات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وباستعراض محكمتنا أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها كمحكمة موضوع يتبين :

من حيث الواقعة الجرمية :

فإن الواقعة الجرمية التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستندة إلى بيانات قانونية ثابتة في الدعوى وقد قامت محكمة الجنايات الكبرى باستعراض هذه البيانات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطعت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وخصوصاً

شهادة المجني عليها وشهادة كل من

ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من واقعة جرمية بالنسبة للمتهمين الطاعنين

من حيث التطبيق القانوني :

فإن إقدام المتهم على اصطحاب المجني عليها بسيارته إلى مدينة العقبة وفي الطريق توقف بسيارته وقام بشلح ملابسه وتشليح المجني عليها ملابسها العلوية وقيامه بوضع قضيبه على فرجها من فوق البنطلون الذي ترتديه والتحسيس على صدرها وجسمها وبقاءه معها لمدة يومين حيث كرر فعلاته معها كذلك فإن إقدام المتهم لؤي باصطحاب المجني عليها وقيامه بشلح جميع ملابسه وقيام المجني عليها بشلح جميع ملابسها والنوم فوقها وتقبيلها والتحسيس عليها ووضع قضيبه في مؤخرتها هذه الأفعال التي أتاها المتهم تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين وإن الأفعال التي أتاها المتهم تجاه المجني عليها تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) عقوبات كما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى .

من حيث العقوبة :

فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهمين الطاعنين تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم بها كل منهما وبذلك يكون القرار المطعون فيما قضى به بمواجهتهما موافقاً للقانون .

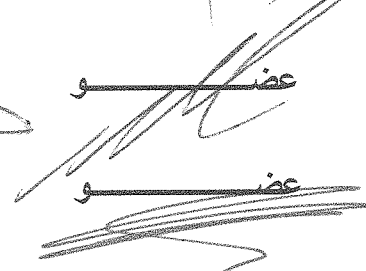
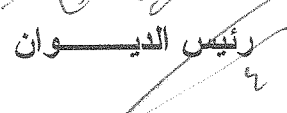
وعليه تكون أسباب كل من الطعنين غير وارد على القرار المطعون فيه مما يتعين ردها .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون :

فإنه في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد على ذلك ونكتفي بالإحالة
تحاشياً للتكرار .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة
للمتهمين الطاعنين فقط وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م

القاضي المترئس	عضو	عضو
		
	عضو	عضو
		
		رئيس الديوان
		
		دقق / أش
		

lawpedia.jo